أعمال ندوة "المورّخ أسد رستم".
تنظيم الجامعة الأمكيركية في بيروت/برنامج أنيس المقدسي للأداب
20 آذار 2010

نُشرت ككتاب:**أسد رستم مؤسّس علم التاريخ في العالم العربي**
تحرير لمياء رستم شحادة وآخرون، دار الفارابي، بيروت،
2015، ص 85-101.

أسد رستم والاحتلال المصري لبلاد الشام والسياسات الأوروبية 1831- 1840 في ضوء كتابه: بشير بين السلطان والعزيز [1]

عبد الرؤوف سنّو

الجامعة اللبنانية

شكّل أسد رستم، بلا ريب، منعطفاً هاماً في التأريخ، ذلك أنه لم يلجّ موضوعاً من موضوعات التاريخ إلا وأسنده إلى وثيقة أو مصدر أصيل. وقد انصبت اهتماماته على تأريخ الحدث كما وقع في الماضي، وفق منهجية تبتعد عن التأويل، تجعل من المورّخ يهتم بدراسة الوثائق والأصول وتحقيق المخطوطات بكلّ موضوعية وجدية، و"تصوير" الماضي كما كان من غير تعديل أو تدخّل. وكان شعاره هو: "إذا ضاعت الأصول، ضاع التاريخ معها".[2] وبرأيه، فإنّ مهمة المورّخ هي أنْ يجتهد في فهم الماضي في ضوء العلوم الموصلة، لا أنْ يحكم عليه وينقده ليصل إلى حقيقة المجتمع. وبالرغم من الانتقادات التي وُجهت إلى المدرسة الوضعية التي انتمى إليها أسد رستم، بأنها وقفت موقفاً سلبياً من الحُكم على أحداث الماضي وأهملت التاريخ الاجتماعي، يبقى فضل رستم على منهجية التأريخ في أنه حرّره من العواطف والميول والغرائز والأهواء، ونقله إلى ميدان العلم، له شخصيته ومناهجه وفوائده.

- أسد رستم والوثائق المصرية

بينما سلك مؤرخون آخرون التأريخ من بوابة الإطلاع على الوثائق والمصادر الأجنبية، أطلّ أسد رستم علينا من بوابة الوثائق المصرية، وهي التي تعود إلى عهد خديوي مصر محمد عليّ باشا، وتشمل المحفوظات في قصر عابدين، ومجموعة الدفتر خانة المصرية، وسجلات القضاء الشرعي، ونعثر فيها على المراسلات

---

[1] أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز 1804 – 1841**، ج 1، و2، بيروت 1966.

[2] الياس القطار، **مؤرّخون من لبنان**، ج1، لام، 1999، ص 134.

العمومية والخصوصية.[3] ومن خلالها، تناول أسد رستم مواضيع مهمة بالنسبة إلى السياسة المصرية تجاه بلاد الشام والمنطقة، وكذلك سياسة محمد علي باشا تجاه الدولة العثمانية قبل احتلاله بلاد الشام، وبعد وقوعها تحت سيطرته، فضلاً عن مواقف الدول الأوروبية ودبلوماسياتها من "المسألة الشرقية" في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.

- إشكاليات مشروع محمد علي باشا التوسعي في بلاد الشام

في موضوع ورقتنا "المسألة المصرية بين الأعوام 1831 و1841"، التي يعالج أسد رستم جانبيها السياسي والدبلوماسي في كتابه: "بشير بين السلطان والعزيز"، تبرز إشكالية مهمّة، وهي كيفية تحقيق محمد علي باشا مشروعه في السيطرة على بلاد الشام في ضوء مصالح الدول الكبرى وسياساتها الرافضة بأنْ تقوم قوّة محلية بالإمساك بمقدرات المنطقة، وبالتالي الإخلال بالتوازن القائم على استباحة الدولة العثمانية، سياسياً واقتصادياً. فبقاء الدولة العثمانية ضعيفة على الدوام ومخترقة، كان يدخل في صميم مصالح دول أوروبا، منفردة أو مجتمعة.

*

بين الأعوام 1831 و1840، توسع محمد علي باشا في بلاد الشام على حساب السلطان العثماني، في حين أنّ حروبه السابقة كانت نيابة عن الباب العالي، وهي التي شملت الجزيرة العربية للقضاء على الحركة الوهابية، والتوسع في السودان، فضلاً عن الحروب التي خاضها في اليونان للقضاء هناك على الثورة المناهضة للحكم العثماني. وأثناء محاولته الانفصال عن الدول العثمانية، قام محمد علي منتصف الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بتوسيع نفوذه إلى الحجاز واليمن، وكذلك إلى المشيخات العربية على ساحل الخليج العربي.[4] فشكلت سياسته التوسعية على حساب الدولة العثمانية خطراً على المصالح الأوروبية في الشرق الأدنى، وخاصّة البريطانية منها بالنسبة إلى الخليج العربي، ذلك أنّ دولة فتية تنهض باقتصادها وجيشها، وتمسك بمقدراتها ولديها مشروعها الاستقلالي عن الدولة العثمانية والنفوذ الخارجي، كان يصيب بالصميم التوازن القائم في المنطقة لصالح أوروبا.

ويُعالج أسد رستم تلك المرحلة من حكم محمد علي باشا لبلاد الشام في سياق الأهمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية والاقتصادية التي شكلتها بلاد الشام بالنسبة إلى مصر والدولة العثمانية وكذلك أوروبا. فيؤرّخ للأوضاع في بلاد الشام، وخاصّة في لبنان وجبله، والقوى الإقطاعية النافذة وعلاقات بعضها ببعض، وتأثرها بما يحدث في المحيط الإقليمي.[5] فيركز على مسألتين جوهريتين مرتبطتين معًا، فيضع لبنان في صلب "الأزمة المصرية" التي نشبت جراء الاحتلال المصري له، وكذلك أوروبا ومصالحها وسياستها وتحرّكاتها الدبلوماسية، منفردة أو مجتمعة، كمحرّك للبانوراما التاريخية لتلك الحقبة التي اصطلح على

[3] Asad Rustum, *The Royal Archives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria, 1831 – 1841*, Beirout 1936.

[4] حول التوسع المصري في الجزيرة العربية وما سببه من قلق لبريطانيا على مصالحها في المنطقة، وخاصة طريق مواصلاتها الإستراتيجية نحو الهند، راجع دراستي: "معاهدات بريطانيا واتفاقاتها مع إمارات الخليج العربية (1798 – 1916). فصول من سياسة الهيمنة والتفتيت". مجلة ***تاريخ العرب والعالم***، 177 (1998)، القسم الثاني، ص 26.

[5] راجع في هذا الخصوص، الجزء الأول من كتاب **بشير بين السلطان والعزيز**.

تسميتها في حينه "المسألة الشرقية" أو "المسألة المصرية"، التي جرى التعبير عنها بالتدخل الأوروبي المتزايد في المنطقة، وحالة الوهن التي أصابت الدولة العثمانية "رجل أوروبا المريض"، ما جعل محمد علي باشا يستقوي عليها ويعلن نفسه المنقذ لها من حالتها الراهنة.[6]
وعلى عكس التأريخ المتواتر بأنْ محمد علي كان يتوسع في بلاد الشام على حساب الدولة العثمانية، يكشف أسد رستم، استناداً إلى الوثائق المصرية، أنّ المصريين كانوا "يدافعون" عن بلاد الشام بصفتها تابعة للديار المصرية، أي أنّ مصر استندت إلى الحقّ التاريخي أو تذرعت به، وهو الذي جعل هناك تكاملاً ووحدة بين مصر وبلاد الشام منذ الفتح العربي للمنطقة، وأنها لم تتوغّل في بلاد الشام لتأديب والٍ يتآمر عليها، أو ملاحقة فلول المماليك، بل لضمّ الجزء إلى الكلّ. فعشية معركة نصبين (نزيب) في حزيران 1839، تلقى إبراهيم باشا، نجل محمد علي، تعليمات والده بوجوب ضرب الجيش العثماني، واصفاً إياه بـ" العدو"، وضرورة ردّه على أعقابه إلى الأناضول، نظراً "لتوغله في الأراضي المصرية".[7] ولا يظهر من رسالة محمد علي إلى نجله أنه منقذ للدولة العثمانية، بل أنه يعتبرها عدواً يجب محاربته.

وبالرغم من إشارة المورّخ أسد رستم إلى أنّ محمد علي باشا لم يكشف مباشرة عن نواياه في سورية والأناضول، إلا مؤرّخنا يستنتج ذلك من خلال لقاءات الوالي المصري مع قنصلي فرنسا وروسيا، وتصريحات نجله إبراهيم. وتكتمل صورة مشروع محمد علي من خلال الوثائق والمصادر الفرنسية والروسية والنمساوية والألمانية التي اطلع عليها عدد من المورّخين أمثال صبري[8]، وكتاوي[9] وحجار. وبالرغم من أنّ مؤلفات هؤلاء تناولت بالتفصيل اتصالات محمد علي بالقناصل من أجل طمأنتهم تجاه مشروعه التوسعي، وأنه لا يستهدف مصالح دولهم، إلا أنّ المورّخ رستم لا ينزلق كالمورّخ جوزيف حجار بإطلاق مصطلح "الوحدة العربية" أو "الحلم بإمبراطورية عربية"[10] على مشروع محمد علي التوسعي بعد صلح كوتاهية عام 1833،[11] ولا يأخذ باستنتاجات المورّخ المصري عبد الحميد البطريق الذي وصف تولية محمد علي على مصر بأنها نتيجة "الوعي القومي" للمصريين.[12] فابتعد عن تفسيرات مغلوطة سابقة على عصر القومية، مستنداً إلى الأصول لا إلى العواطف.

صحيح أنه كانت هناك إرادة مصرية، لرجال دين وعامة، في إزالة حكم عثماني فاسد وظالم، والوقوف خلف محمد علي لتحقيق ذلك، واستغلال محمد علي باشا مشاعر المصريين للوصول إلى السلطة، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ وعياً قومياً كان يحرّك الشارع المصري. وجلّ ما أراده المصريون هو التخلص من استبداد العثمانيين ومظالم المماليك الذين كانوا يهيمنون على البلاد. لقد وافق رستم الآخرين حول مشروع محمد علي الاستقلالي، من دون تفسيره بالوحدوي أو بالقومي.[13] صحيح إنّ شعوب المنطقة كانت في غالبيتها من العرب، إلا أنّ ذلك لا يعني بتاتاً أن محمد علي كان لديه مشروعاً وحدوياً عربياً أو أنه حمل لواء القومية

---

[6] J. Hajjar, *L'Europe et les detinées du Proche – Orient (1815- 1848)*, Belgium 1970, p. 99.

[7] رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، ج2، ص 163.

[8] M. Sabry, *L'empire Egyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient (1811- 1849)*, Paris 1930.

[9] Renè. Cattaoui, *Le regne Mohamed Aly d'apres les archives russes en Egypte*, 2 vols, Cairo 1931 – 1935.

[10] "L'unité Arabe" et "Le réve de l'empire arabe", pp. 125ff., 141-142.

[11] رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، ج1، ص 89 – 94.

[12] عبد الحميد البطريق، **عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (1805 – 1883)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 7.

[13] رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، ج2، ص 146 – 148.

العربية، وهو الألباني الأصل والثقافة. لقد انحصر مشروع محمد علي بإنشاء دولة مصرية تخضع لها شعوب عربية. ومن المؤكد أنّ أسد رستم كان يدرك أنّ إرهاصات العروبة والقومية العربية لم تكن متوافرة في تلك المرحلة، لا في مصر ولا في بلاد الشام.

على كلّ حال، لا تتحدث التقارير البريطانية والروسية عن مشروع قومي لمحمد علي، بل، كما خلص إليه رستم، عن إنشاء دولة واسعة الإرجاء.[14] والمعروف أنّ مصر، كلما شعرت بقوتها، كلما ازدادت طموحاتها على حساب جيرانها، وهذا ما حصل بالنسبة إلى الجزيرة العربية وبلاد الشام في الثلاثينيات، وقبل ذلك تجاه السودان.[15] لذا، رفض محمد علي التوسع في شمال إفريقيا، بناءً على طلب الفرنسيين،[16] ما دلّ على إدراكه أهمية بلاد الشام من ناحية الجيوبوليتيك بالنسبة إلى بلاده.

- المشروع المصري: تهديد للمصالح الأوروبية في المنطقة؟

بحسّ الباحث المدقّق الراصد لأوضاع المنطقة وأهميتها للدول الكبرى، يتناول المورّخ أسد رستم ردود الفعل الدولية على مشروع محمد علي. فيضع إصبعه على كلّ مفاصل المسألة الشرقية بالنسبة إلى سياسات الدول الكبرى وتحرّكات دبلوماسييها وقناصلها في المنطقة. ويرى أنّ توسع محمد علي في بلاد الشام انسجم مع مخططات فرنسا في المنطقة وتنافسها مع بريطانيا. كانت فرنسا تريد أنّ تستخدم الخديوي من أجل تقوية نفوذها الذي وهن بعد حروب نابوليون في أوروبا. [17] وكان هذا يتعارض مع مصالح كلّ من بريطانيا وروسيا, لقد أدرك مؤرّخنا أسد رستم بوضوح أنّ إقامة دولة مصرية تمتد من مصر إلى حدود الأناضول، أو حتى حصول هذه المنطقة على استقلالها عن العثمانيين، كان يخلّ بالتوازن الدولي في الشرق الأدنى، حين تصبح مقدرات المنطقة بأيدي قوى محلية فتية مستقلة القرار في التصدّي للنفوذ الأجنبي سياسياً واقتصادياً، على عكس الدولة العثمانية الغارقة في الضعف. كلّ ذلك، لأن تمتّع المشرق العربي بقدرات بشرية وثروات طبيعية وموقع إستراتيجي، وإمساكه بقراره، كان سيشكل كارثة على مصالح الغرب.

إن توسع محمد علي باشا في الجزيرة العربية في اتجاه الحجاز، وجنوباً إلى عدن، وإلى سواحل الخليج العربي في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ومحاولته فرض هيبته على المشيخات العربية من جهة، ووقوع المنطقة في قلب مواصلات بريطانيا مع الهند والشرق الأقصى، جعل بريطانيا تقف بقوّة طوال القرن المذكور حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ضد أي مشروع استقلالي للمنطقة عن الدولة العثمانية.[18] كانت المسألة المصرية أولاً وأخيراً مسألة بريطانية تتعلق بمواصلات بريطانيا الإستراتيجية مع الهند عبر مصر،[19] فيما كانت "المسألة الشرقية" بالنسبة إلى روسيا ألا تقع العاصمة العثمانية وممراتها في يد قوّة قوية تتصدّى لطموحاتها في السلطنة.[20]

---

[14] رستم، ج2، 146 – 148، 153 – 157.

[15] عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون 1516 – 1916**، دمشق 1974، ص 402.

[16] إميل خوري/عادل إسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي**، ج2، ص ص 36 – 37.

[17] M. Anderson, *The Eastern Question, 1774 – 1923*, London 1966.

[18] G.D. Clayton, *Britain and the Eastern Question. Missolonghi to Gallipoli,* London 1971.

[19] رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، ج2، ص 153 – 157.

[20] عبد الرؤوف سنّو، "العلاقات الروسية – العثمانية (1687 – 1878)،" الحلقة الأولى، "سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة"، مجلة **تاريخ العرب والعالم** 73– 74 (1984)، 48 – 61.

بناءً عليه، عملت بريطانيا بين الأعوام 1798 و1820 على فرض هيمنتها أولاً على ساحل عُمان، وبعد ذلك، حتى العام 1916، على تثبيت هيمنتها على الإمارات العربية في الخليج وتثبيت الأسر الحاكمة هناك تحت مسمّى "السلم البريطاني" (Pax Britannica).[21] إضافة إلى ذلك، كانت بريطانيا تريد خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ربط سورية وبلاد ما بين النهرين بخطّ حديدي مع الهند، وتطوير مشاريع ملاحة في أنهار العراق. لكن وجود محمد علي باشا في المنطقة منعها من تنفيذ مخطّطاتها.[22] والمعروف أن محمد علي رفض منح فرنسا امتيازاً لشقّ قناة السويس، خوفاً من أنْ يستجلب المشروع تنافساً أوروبياً على بلاده، وقال في هذا الشأن كلمته الشهيرة: "لا أريد أن تكون قناة السويس بوسفوراً آخر"، [23] في إشارة إلى التنافس بين الدول الأوروبية للاستحواذ على مضيق البوسفور ذي الأهمية الإستراتيجية.

بالنسبة إلى الدول الكبرى وخاصّة إلى روسيا، كانت القسطنطينية والممرّات العثمانية ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، ومن غير المسموح، من المنظور الروسي، أنْ يتمدّد محمد علي ليضع يده عليها. من هنا، يستنتج رستم أنّ تنافس الدول الأوروبية في ما بينها وعدم حسم تركة "الرجل المريض" هو الذي أطال عمر الدولة العثمانية ومنع تقسيمها، وأبقى على الآستانة والممرّات في حوزة السلطان العثماني. وقد بيّن أسد رستم بجلاء خشية روسيا من أنْ يُطاح بسيادة السلطان العثماني، وتقوم حكومة مصرية قوية بديلاً منها في البوفسور، وأنْ تؤدي فرنسا دوراً مؤثراً في سياسة مصر الخارجية. ويُضيف، إنّ روسيا كانت تفضل ألا تستبدل بجار ضعيف (السلطنة العثمانية) جاراً قوياً (مصر)، وأنْ تحافظ بالتالي على "بوابات" منزلها في جنوب البلاد كي لا تقع في أيدي عدو قوي. فكانت تدرك أنّ انهيار الدولة العثمانية سوف يؤدّي إلى تقسيمها بشكلٍ لا يتوافق مع مصالحها. لذا، فضلت الاحتفاظ بالجار العثماني الضعيف، حتى إنقاذه من مخططات المصريين.[24] وفي هذا الصدد، عملت روسيا مع النمسا، للحفاظ على السلطان العثماني ضعيفاً بثورات شعوبه المسيحية، واعترفت بالنمسا شريكاً لها في أية تجزئة مستقبلية للدولة العثمانية، ما سمح لروسيا بعقد "معاهدة خنكار أسكله سي" مع الباب العالي العام 1833.[25]

- التضافر الأوروبي: القضاء على مشروع محمد علي

وكدليل على إحاطته بأهداف السياسة الأوروبية في المشرق العربي، يتناول أسد رستم ثلاث مسائل بالغة الأثر في تاريخ "المسألة الشرقية"، وهي:

---

[21] سنّو، اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية. فصول من سياسة الهيمنة والتفتيت، القسمان الأول والثاني، مجلة **تاريخ العرب والعالم**، العددان 176 و177 (1998).

[22] رستم، ج2، ص 153-157.

[23] نقلاً عن: برنامج "صفحات من التاريخ الحديث"، حلقة بعنوان: "الخديوي سعيد وقناة السويس"، 13 شباط 2011. http://www.iqraa-tv.net/ar/newsdetails.aspx?newsID=50A103A101B101C101D53

[24] أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، ج1، ص 89 – 96.

[25] سنّو، "العلاقات الروسية – العثمانية (1687 – 1878)"، الحلقة الثانية "روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية"، مجلة **تاريخ العرب والعالم**، 75 – 76 (1985)، ص 34 – 47.

1- عقد روسيا "معاهدة خنكار أسكله سي" العام 1833 للدفاع عن الدولة العثمانية وبالتالي منع محمد علي باشا من الاستحواذ على العاصمة والممرّات العثمانية. فمنذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين العام 1453، ظلّت العوامل الدينية والاقتصادية تدفع روسيا للسيطرة على الممرّات العثمانية وبالتالي على العاصمة العثمانية في سبيل تأمين تجارتها وتنفيذ إدعاءاتها في وراثة الإمبراطورية البيزنطية وبالتالي التربّع في القسطنطينية،[26] وهو ما أدّى إلى حروب بينها وبين الدولة العثمانية خلال القرون 17 و18 و19. وقد حصلت روسيا بموجب المعاهدة على مركز إستراتيجي في الدولة العثمانية متفوق على غيرها من الدول الأوروبية الكبرى المنخرطة في "المسألة الشرقية". وقد عودتنا روسيا أنْ تكون العدو التقليدي للسلطنة العثمانية تسعى للقضاء عليها. أما بموجب المعاهدة المذكورة، أضحت روسية حليفة الدولة العثمانية، وقد أرسلت الآلاف من جنودها إلى الممرّات العثمانية للدفاع عن سيادة السلطان وسلامة أراضيه. لكن الأخطر من ذلك، هو الاتفاق السري الذي عقده قيصر روسيا مع "أخيه" السلطان العثماني بأنْ يُقفل الدردنيل في وجه أية دولة معادية لروسيا، عندما تكون في حالة حرب معها.[27]

2- عقد بريطانيا "معاهدة بلطا ليمان" مع الدولة العثمانية العام 1838، بهدف إلغاء الاحتكار في السلطنة وبالتالي ضرب إيرادات محمد علي الذي كان يحتكر قطاعات الإنتاج في بلاده، وكذلك للحصول على امتيازات تجارية بأسعار تفضيلية. ففتحت هذه المعاهدة الباب أمام الدول الأوروبية الأخرى لعقد عقود مماثلة.[28] ويبيّن أسد رستم أنّ محمد علي باشا كان ينوي تسهيل الجمارك على التجار الأجانب، عبر توحيد التعريفات واستيفاء الرسوم لمرّة واحدة وتحديد أماكن ذلك. إنّ إلغاء الاحتكار في الدولة العثمانية، ووضع تعريفات جمركية بالشكل الذي أرادته بريطانيا، قبِلَها محمد علي على الفور، مصرّحاً بأنها سوف تزيد من ثروته أكثر مما كانت تجلبه له الاحتكارات. لكن المعاهدة تجاوزت مسألة أضعاف مالية محمد علي، حيث جعلت السوق العثمانية مخترقة من قبل السلع الأوروبية برسوم جمركية لا تتجاوز 5%[29]، فأدّت إلى كوارث على قطاعات الإنتاج الحرفية العثمانية.

3- "معاهدة لندن" العام 1840، وفيها توافقت الدول الكبرى على تحجيم محمد علي باشا داخل حدود مصر، ما شكل إذاناً باضمحلال مشروع الخديوي المصري في بلاد الشام. لقد ظلّ محمد علي يأمل حتى اللحظة الأخيرة بأنْ يعقد اتفاقاً مع بريطانيا حول وجوده في بلاد الشام، أو أنْ تقوم فرنسا بموآزرته حتى النهاية. لكنه أخطأ في قراءة السياسة الدولية، وهي أنّ الدول الأوروبية مهما اختلفت، فهناك مصلحة أوروبية عليا (التضافر الأوروبي) في عدم تمكين قوّة مستقلة محلية من النهوض والإمساك بقرارها، خاصّة في منطقة ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية. ولم يتصوّر محمد علي أنْ تصل بريطانيا وروسيا عشية "مؤتمر لندن" في تموز 1840 إلى اتفاق حول عمل عسكري مشترك ضدّه. فالخلافات التقليدية وتضارب المصالح بين الدولتين، أمكن وضعها جانباً، والبدء بعمل مشترك بينهما للقضاء على مشروع محمد علي. حتى أنّ روسيا، كانت على استعداد لإلغاء مفاعيل "معاهدة خنكار أسكله سي" في سبيل تحالفها مع بريطانيا.

---

[26] Derek Hopwood, *Russian Presence in Syria and Palestine1843 – 1914. Church abd Politics in the Near East*, Oxford 1969, p. 2.

[27] رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، ج1، ص 94 – 96.

[28] أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، ج2، ص 149 – 152.

[29] رستم، ج 2، ص 152.

وفي حين شاركت النمسا وبروسيا في "مؤتمر لندن، بقيت فرنسا خارج قاعات المؤتمر، ما تسبّب في عزلتها. كان الفرنسيون يؤيدون حكماً وراثياً لمحمد علي في مصر وبلاد الشام وجعل جبال طوروس الحدّ الفاصل بينه وبين ممتلكات السلطان العثمانية، وهو ما كان يُقلق بريطانيا.[30] وعندما رفض محمد علي إنذارين دوليين بالجلاء عن بلاد الشام، أجبره تحالف عسكري أوروبي على إخلاء المنطقة والقبول بحُكم وراثي لمصر. ويروي لنا المورّخ رستم تحريض البريطانيين السكان في مختلف مناطق لبنان على الثورة على الحّكم العثماني، من خلال تحرّكات عملائهم. وفي المقابل، يشير رستم إلى إخلاص الأمير بشير الثاني للمصريين ووفاءه لهم.[31]

واللافت في سياق معالجة أسد رستم للمسألة الشرقية، هو إغفاله "خطّي شريف كلخانة" لعام 1839، وهو الذي أصدره السلطان عبد المجيد، وتضمّن قيام الباب العالي بإصلاحات إدارية وقضائية وتحقيق المساواة بين رعاياه، وإلغاء الالتزام الخ..، كي يضمن مساندة أوروبا له في نزاعه مع محمد علي، أو ربما "ردّ الجميل" لها. لكن مؤرّخنا يستدرك ذلك، ويخصّص القسم الأخير من الجزء الثاني من كتابه (الفصل الخامس عشر) للحديث عن العلاقات بين الغرب والشرق بعيداً عن جولات القتال والصراع. فيتحدث عن التغلغل التجاري الأوروبي في أسواق المشرق العربي، وخاصّة في بلاد الشام، ما استدعى وفود عدد كبير من التجار الأجانب تتبعهم أو تصاحبهم الإرساليات التبشيرية الأجنبية التي أسّست المدارس والجامعات وأسهمت بفعالية في الحركة الأدبية والعلمية، وفي إيقاظ الشرق من ثباته، وتغيير العادات والأخذ بأساليب أوروبا الحديثة.

- الاستنتاج

لقد فشل محمد علي في مشروعه، لكن هذه التجربة التاريخية المسماة "المسألة المصرية" عبّرت عن طموحات قوّة فتية محلية أرادت، مستفيدة من نهضتها الاقتصادية والعسكرية، أنْ تؤدّي دوراً بارزاً في تاريخ المنطقة. لكن هذا المشروع اصطدم بمصالح القوى الأوروبية الرئيسية التي رأت في توحيد المنطقة تحت قيادة قوّة محلية يتعارض مع نفوذها ومصالحها، منفردة أو مجتمعة. ففي العام 1907، خلص تقرير بريطاني في عهد رئيس الوزراء هري كامبل، عقب اجتماعات لفعاليات سياسية ودبلوماسية وسياسية واقتصادية وجيوبوليتيكية أوروبية إلى أنّ أكبر خطر يتهدّد مصالح أوروبا في منطقة الشرق العربي يكمن في توحد أبنائها واستغلالهم ثرواتها الوطنية بأنفسهم، فضلاً عن سيطرتهم على منطقة ذات أهمية إستراتيجية.[32] من هنا، دعمت بريطانيا إنشاء كيان صهيوني في فلسطين ليكون عامل شقاق في المنطقة، ومنع العرب من الوصول إلى حالة وحدوية.

لقد وفّق المورّخ أسد رستم في الربط بين ما حصل في المنطقة من نهوض قوّة صاعدة وبين السياسات الكبرى للدول الأوروبية. فأبرز بوضوح العامل الأوروبي في "الأزمة المصرية"، وشرح بأكاديمية رصينة ظروف الأحداث التي عصفت في المنطقة بين الأعوام 1831 و1840، وكيف أنّ توسع محمد علي سبّب إخلالاً للتوازن القائم في المنطقة، على أساس وجود دولة عثمانية ضعيفة مخترقة. وقد وضع رستم إصبعه على الخلل الذي سببته "معاهدة خنكار أسكله سي" بالنسبة إلى التوازن الأوروبي في المنطقة. ولم يهمل

---

[30] رستم، ج2، ص 185 –

[31] رستم، ج2، 200 – 201.

[32] شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخاً ... وعبرة ... ومصير اً، بيروت 1991، ص 43 – 48.

"معاهدة بلطا ليمان"، التي سهلت تغلغل التجارة الأوروبية في الدولة العثمانية وولاياتها وفق أفضل الشروط.

ومن يقرأ بتمعّن كتاب "بشير وبين السلطان والعزيز"، يلاحظ بين السطور تعاطف أسد رستم مع مشروع محمد علي، من دون أنْ ينزلق إلى إسقاطات تخالف الحقيقة التاريخية. وعلى ما يبدو، نظر رستم إلى محمد علي كمشروع محلي (وطني) حاول أنْ يقلب الأوضاع في المنطقة ويمسك بمقدراتها، ويبعد في الوقت عينه النفوذ الأجنبي عنها. ويبقى فضل أسد رستم في مؤلفه أنه أضاء على حقبة مهمّة جداً من تاريخ المنطقة، مستنداً إلى الوثائق المصرية، بحيث لا يستطيع أي مؤرخ معاصر يريد أنْ يلجّ تاريخ المنطقة من دون أن يعود إلى نتاجه.